



السعودية تعتمد 19 مشروعاً سياحياً باستثمارات متوقعة 1.79 مليار دولار

غرفة فندقية إلى المعروض السياحي في المملكة، بما يُسهم في تنويع خيارات الضيافة، إذ تقع نحو 40% من هذه الغرف في وجهات ساحلية، بما يدعم تنمية السياحة الشاطئية في المملكة. ويمتد أثر المشاريع إلى ما يتجاوز قطاع الضيافة، ليشمل مجموعة من القطاعات والأنشطة المرتبطة بالسياحة، مثل الأغذية والمشروبات، وتجارة التجزئة، وتجارب الترفيه، وغيرها من الأنشطة والخدمات الداعمة للتجربة السياحية، ويسهم هذا التنوع في تنشيط الحركة الاقتصادية في الوجهات المستفيدة، وتوسيع نطاق الفرص أمام المنشآت المحلية، وتقديم تجربة سياحية متكاملة للزوار. ومن المقرر أن يبدأ تشغيل أول المشاريع المستفيدة من البرنامج بنهاية عام 2026، على أن تتوالى عمليات افتتاح بقية المشاريع خلال الأعوام القادمة، انتهاءً بعام 2029، بما يضمن دخول جميع المشاريع مرحلة التشغيل الكامل قبل انطلاق الفعاليات الكبرى التي ستستضيفها المملكة، مثل إكسبو 2030 وكأس العالم 2034، وغيرها من المؤتمرات والمعارض العالمية.

السياحة والجهات ذات العلاقة، على تهيئة البيئة الاستثمارية وتيسير رحلة المستثمر، بما يسهم في تحويل الفرص المتاحة إلى مشروعات مستدامة، وتعظيم أثرها الاقتصادي والتنموي، وخلق فرص العمل، وتعزيز المحتوى المحلي". وتضمم الدفعة الأولى من البرنامج 19 مشروعاً في خمس وجهات سياحية واعدة في المملكة، ومن المتوقع أن تسهم المكنات في تفعيل استثمارات تصل قيمتها إلى 1.79 مليار دولار (6.7 مليارات ريال)، إلى جانب توفير أكثر من 17 ألف وظيفة جديدة. ومن المتوقع أن يتجاوز إسهام هذه المشاريع المباشر والسنوي في الناتج المحلي الإجمالي 640 مليون دولار (2.4 مليار ريال) بحلول عام 2030، وأن تبلغ مساهمتها في المحتوى المحلي أكثر من 1.4 مليار دولار (5.3 مليارات ريال)، من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات والمواد المحلية. وعلى صعيد الطاقة الاستيعابية للقطاع السياحي، يُنتظر أن تضيق المشاريع المعتمدة ضمن الدفعة الأولى أكثر من 3 آلاف

مستدام". وأضاف الخطيب: "تأتي الدفعة الأولى من المشاريع المعتمدة لتؤكد ثقة المستثمرين بالفرص التي يزخر بها القطاع السياحي في المملكة، ولتبرز محورية الشراكة مع القطاع الخاص في تحويل هذه الفرص إلى مشاريع ملموسة تسهم مباشرة في تطوير الوجهات السياحية وتنميتها". من جانبه أكد وزير الاستثمار فهد السيف أن قطاع السياحة يُعد من القطاعات ذات الأولوية في الإستراتيجية الوطنية للاستثمار، لما يتمتع به من فرص استثمارية واعدة، ولدوره في تنويع الاقتصاد وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. وقال السيف: "يمثل برنامج المكنات الاستثمارية في قطاع الضيافة نموذجاً للتكامل بين الجهات الحكومية في تطوير المكنات التي تعزز مشاركة القطاع الخاص وتحفز الاستثمارات النوعية، وتسهم في رفع جاذبية الفرص الاستثمارية في الوجهات السياحية الواعدة، ونعمل، بالشراكة مع وزارة

عقدت وزارتنا السياحة والاستثمار في السعودية فعاليةً مشتركة للإعلان عن اعتماد المجموعة الأولى من المشاريع المستفيدة من برنامج مكنات الاستثمار في قطاع الضيافة. ومن خلال هذا البرنامج، تقدّم وزارة السياحة، بالتعاون مع وزارة الاستثمار، مكنات استثمارية للقطاع الخاص تهدف إلى تمكين مشاريع الضيافة في عدد من الوجهات السياحية في المملكة؛ إذ يسهم البرنامج في خفض التكاليف التشغيلية للمشاريع المستفيدة، بما يعزز جدواها الاقتصادية ويرفع جاذبيتها الاستثمارية. وحول هذا البرنامج، قال وزير السياحة أحمد بن عقيل الخطيب: "يُجسد البرنامج التزامنا المستمر بتمكين استثمارات القطاع الخاص ومواكبة الطلب السياحي المتنامي في المملكة؛ إذ إن التوسع في الطاقة الاستيعابية لقطاع الضيافة ضمن الوجهات الواعدة لا يقتصر على زيادة أعداد الغرف فحسب، بل يمتد ليطلق آفاقاً استثمارية جديدة، ويدفع عجلة الحراك الاقتصادي في الوجهات كافة، بما يدعم تحقيق نمو سياحي

عسير.. توسع ملحوظ بـسياحة المؤتمرات



○ بقلم

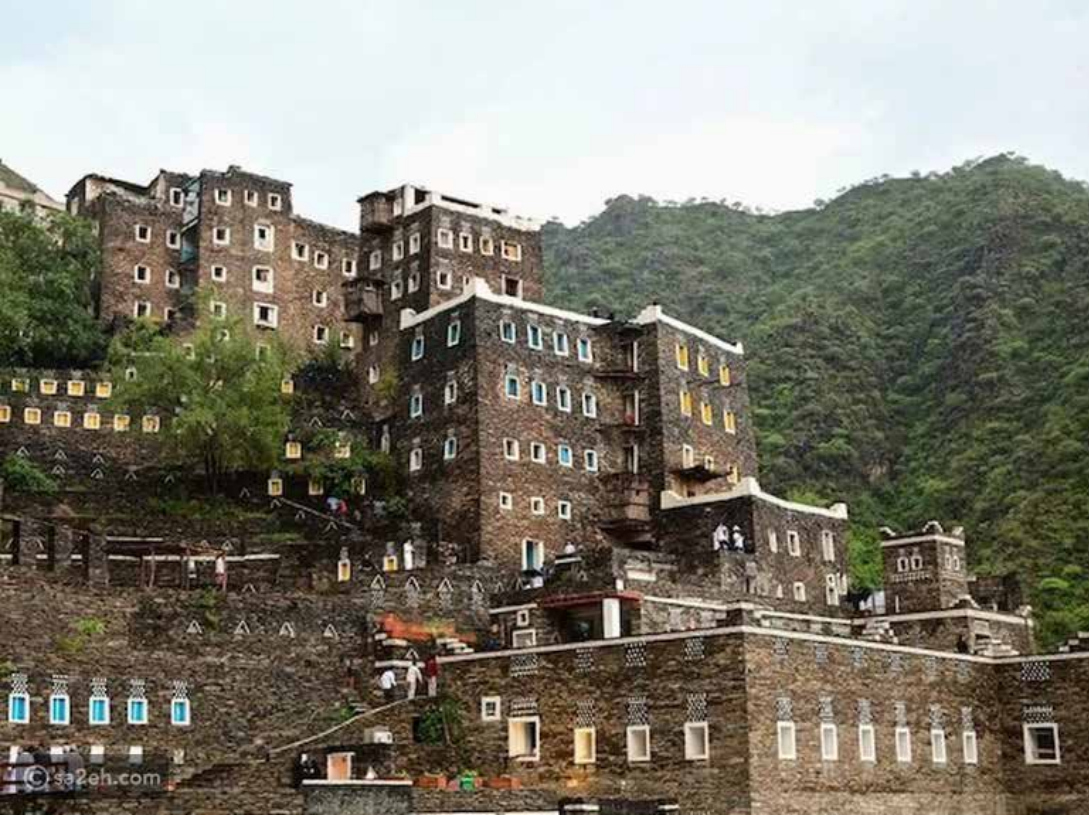
محمود النشيط.

في وصف لافت ومعبر، قدّم رائد الأعمال العماني الشاب أسعد الأزمي تشبيهاً يستحق التوقف عنده عندما قال إن التطوير العقاري هو "الابن الجبار" للتطوير العقاري. قد تبدو العبارة مجازية للوهلة الأولى، لكنها تختصر حقيقة اقتصادية باتت تؤكد الأرقام والتجارب الاستثمارية في دول الخليج والعالم. فالاستثمار العقاري رغم مكانته التاريخية كأحد أكثر الاستثمارات أماناً، يعتمد في الغالب على عوائد الإيجارات أو ارتفاع قيمة الأصول مع مرور الزمن، وهي عوائد قد تكون مستقرة ولكنها محدودة نسبياً. أما المشروع السياحي، فإنه يحول الأصل العقاري إلى منصة إنتاج مستمرة تدّخلها الإقامة والضيافة والمطاعم والمقاهي والأنشطة الترفيهية والنقل والتسوق والفعاليات، وهو ما يضاعف القيمة الاقتصادية للأصل نفسه ويجعل باسئرداد رأس المال.

لهذا لم يعد المستثمر الخليجي ينظر إلى الفندق أو المنتج أو القرية السياحية باعتبارها ميانى فقط، بل باعتبارها منظومة اقتصادية متكاملة تخلق فرص عمل، وتجذب الإنفاق، وتحرك عشرات القطاعات المرتبطة بها، بدءاً من شركات الطيران وصولاً إلى الحرفيين وأصحاب المشاريع الصغيرة.

وتؤكد المؤشرات الاقتصادية هذا التحول. فقد ارتفعت مساهمة قطاع السفر والسياحة في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي إلى نحو 247 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2024، بما يعادل 11.4% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي، وينمو بلغ 31.9% مقارنة بعام 2019، في واحدة من أسرع معدلات النمو بين القطاعات الاقتصادية. كما تشير التوقعات إلى أن مساهمة القطاع ستصل إلى 371 مليار دولار بحلول عام 2034، لترتفع حصته إلى نحو 13.3% من الناتج المحلي الخليجي.

ولعل أبرز ما يميز الاستثمار السياحي أنه لا يحقق الربحية لصاحب المشروع فحسب، بل يولد أثراً اقتصادياً واسعاً يمتد إلى قطاعات متعددة. فكل ليلة يقضيها السائح تعني إشغالاً فندقيًا، وحركة للمطاعم، واستخداماً لوسائل النقل، وزيارات للمتاحف والأسواق، ومبيعات للحرف والمنتجات المحلية. ولهذا يوصف قطاع السياحة بأنه أحد أكثر القطاعات قدرة على تدوير الأموال داخل



والمستثمرين.

وفي نشاط تنظيم المؤتمرات والمعارض التجارية، سجلت منطقة عسير 708 سجلات تجارية قائمة، لتكون ضمن أعلى خمس مناطق في السعودية من حيث عدد السجلات في هذا المجال.

الاستثمارات المرتبطة بخدمات الإيواء السياحي، وما توفره من فرص لتطوير المرافق والخدمات المساندة، في ظل المقومات الطبيعية والمناخية والتراثية التي تتمتع بها المنطقة، ودورها في تنويع المنتجات السياحية وتعزيز جاذبية الوجهات المحلية للزوار

مطارات المغرب تستقبل 26 مليون مسافر خلال 8 أشهر



استقبلت مطارات المغرب أكثر من 26 مليون مسافر خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، بارتفاع نسبته 8.81% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025. وقال المكتب الوطني للمطارات في المغرب إن حركة النقل الجوي الدولي سجلت ارتفاعاً بنسبة 8.82% إلى 23.22 مليون مسافر، كما ارتفعت حركة النقل الجوي الداخلي بنسبة 8.76% إلى 2.8 مليون مسافر.

وأضاف أن مطار محمد الخامس بالدار البيضاء استقبل 8.25 مليون مسافر، يليه مطار مراكش-المئارة بنحو 7.23 مليون مسافر، ومطار أغادير-المسيرة بنحو 2.5 مليون مسافر، ومطار طنجة ابن بطوطة بنحو 2.05 مليون مسافر، ومطار الرباط-سلا بإجمالي 1.7 مليون مسافر، وفقاً لموقع "العمق" المغربي.

وسجلت حركة النقل الجوي الدولي أداءً إيجابياً مدفوعة بالآداء الجيد للسوق الأوروبية، التي ما تزال تمثل المصدر الرئيسي للمسافرين، بنحو 19.3 مليون مسافر بزيادة 9.22% على أساس سنوي. كما حققت أسواق أميركا الجنوبية وأميركا الشمالية وأفريقيا أداءً قوياً، بارتفاع نسبته 33.5% إلى 71.7 ألف مسافر، و 13% إلى 689 ألف مسافر، و 13.3% إلى 1.4 مليون مسافر على التوالي. وسجلت المطارات المغربية 190.3 ألف حركة طائرات بنهاية أغسطس 2026، بزيادة نسبتها 9.72% على أساس سنوي، وتصدر مطار محمد الخامس هذا النشاط بإجمالي 64.6 ألف حركة، متبوعاً بمطار مراكش-المئارة الذي سجل 47.3 ألف حركة، ومطار أغادير-المسيرة بنحو 17 ألف حركة.